

"البيان الختامي للمؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني"

15-16 مايو 2017

برعاية كريمة من سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، استضافت العاصمة الإماراتية أبوظبي "المؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني" يومي 15 و 16 مايو 2017، بمشاركة نخبة من الشخصيات العالمية من الأكاديميين والقانونيين والخبراء المتخصصين، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني.

وعكف المشاركون في المؤتمر على تحليل ظاهرة الإرهاب الإلكتروني ومناقشة استراتيجيات قانونية وحقوقية وتنفيذية للتصدي لها من خلال أربعة محاور. تناول المحور الأول الإرهاب الإلكتروني في سياق تضارب التشريعات والإنحسار الثقافي والاجتماعي. وتناول المحور الثاني مسألة التوفيق بين مبادئ حقوق الإنسان والجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب الإلكتروني. بينما تناول المحور الثالث آفاق العمل المشترك بين المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب الإلكتروني. وناقش المحور الرابع الحاجة إلى تبني إطار تشريعي شامل لتجريم الإرهاب الإلكتروني على المستوى الدولي.

وأشاد المشاركون بمبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في التصدي لظاهرة التطرف وفي مواجهتها لكافة أشكال الإرهاب؛ والتي يأتي منها تنظيم هذا المؤتمر الدولي ورعايتها له. كما تم التأكيد على ضرورة تسليط الضوء على خطورة الإرهاب الإلكتروني وضرورة توحيد الجهود الدولية نحو تجريمه.

"إعلان أبو ظبي حول تجريم الإليكتروني"

1. في ظل تصاعد وتيرة التهديدات الإرهابية التي تنطلق من الفضاء الإليكتروني ومخاطرها على الأفراد والمجتمعات والدول، سواء لجهة التنسيق بين الجماعات الإرهابية بهدف تبادل المعلومات والتخطيط لتنفيذ جرائمها الإرهابية، أو لجهة نشر الخطاب المتطرف بهدف التجنيد والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو الإشادة بها، أو لجهة بث خطابات الكراهية والعنف والتمييز على أساس قومي أو عرقي أو ديني أو طائفي،
 2. وتماشياً مع المبادئ والمقاصد المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان،
 3. واسترشاداً بكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية،
- فإن هناك حاجة ملحة لتحرك منسق وسريع من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء المخاطر والتهديدات الإرهابية الإليكترونية من خلال الآتي:
- أولاً: اعتماد اتفاقية دولية ملزمة تحظر الإرهاب الإليكتروني بكافة أشكاله، بما في ذلك محاولات التجنيد، والتحريض على الإرهاب والدعوة إليه، والإشادة به، وتمويله، وعدم التبليغ عنه؛ بالإضافة إلى الدعوة إلى العنف، والكراهية، والتمييز العرقي والديني، والإساءة إلى الآخرين وإلى الأديان.
- ثانياً: دعوة الدول إلى تبني مقتضيات هذا الاتفاق الملزم وتفاصيل مبادئه وتوضيحها أكثر في قوانينها الداخلية، ووضع قانون خاص يتعلق بالجرائم الإليكترونية.
- ثالثاً: إنشاء هيئات وطنية للمعلوماتية والحريات والأمن الإليكتروني تتولى وضع سياسات واستراتيجيات في إطار سيادة القانون، لرصد ومجابهة المحتوى الرقمي الذي ينطوي على مخاطر إرهابية.

(انتهى)